

التكنولوجيا الرقمية ودورها في تعزيز أداء الدبلوماسية الاقتصادية

- دراسة مقارنة بين الجزائر ومجموعة من الدول -

Digital technology and its role in enhancing the performance of economic diplomacy

- A comparative study between Algeria and a group of countries -

ط.د محمد بلـوز¹، د.عبد الفتاح داودي²

Mohamed BALOUZ¹, Abdelfattah DAOUDI²

¹ جامعة غليزان (الجزائر) mohamed.balouz@univ-relizane.dz

² جامعة غليزان (الجزائر) abdelfetah.daoudi@univ-relizane.dz

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التكنولوجيا الرقمية الحديثة كمحرك للنمو في تفعيل أداء الدبلوماسية الاقتصادية، والوقوف على واقع البيئة الرقمية والتقنيات الحديثة في الجزائر ومقارنتها بنظيرتها في بعض الدول العربية، ثم البحث في سبل التطورات التكنولوجية كأداة للتنمية لأجل الدفع بعجلة العلاقات الاقتصادية الإيجابية وبناء اقتصادات قادرة على الصمود.

توصلت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر وفي الدول العربية، وبالرغم من أنها تحتاج إلى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات القاعدية كوسيلة لتشجيع إنشاء بيئات رقمية للأعمال تكون أكثر ديناميكية وتطوراً، إلا أنها تعمل جاهدة لمواكبة الأحداث والتطورات خدمة لمصالحها الاقتصادية والسياسية، وتسعى للاستثمار في مبادرات الاقتصاد الرقمي بهدف تعزيز إنتاج القيمة وتحقيق الازدهار الوطني، وبالتالي تحقيق المزيد من النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: البيئة الرقمية، التكنولوجيا الرقمية، الدبلوماسية الاقتصادية، الدول العربية.

تصنيف JEL: F02, F15, F23.

Abstract: The study aims to highlight the role of modern digital technology in activating the functioning of economic diplomacy, and to identify the reality of Algeria's digital environment and to compare it with that of some Arab countries, and then to explore ways of technological developments in order to build resilient economies.

The study concluded that economic diplomacy in Algeria and the Arab States, although it needs to implement a series of basic reforms to create digital environments, is working hard to keep up with events and seeks to invest in the digital economy to promote value production, national prosperity and the development of GDP per capita.

Keywords: digital environment, digital technology, economic diplomacy, Arab States.

Jel Classification Codes: F02, F15, F23.

Résumé: L'étude vise à mettre en évidence le rôle du numérique moderne dans l'activation du fonctionnement de la diplomatie économique, à identifier la réalité de l'environnement numérique algérien et à la comparer à celle de certains pays arabes, et d'explorer les moyens de développer la technologie afin de construire des économies résilientes.

L'étude conclut que la diplomatie économique en Algérie et dans les États arabes, bien qu'elle doive mettre en œuvre une série de réformes fondamentales pour créer des

environnements numériques, travaille dur pour suivre les événements et cherche à investir dans l'économie numérique pour promouvoir la production de valeur, prospérité nationale.

Mots-clés: environnement numérique, technologie numérique, diplomatie économique, pays arabes.

Codes de classification de Jel: F02, F15, F23.

المؤلف المرسل: بلوز محمد mohamed.balouz@univ-relizane.dz

1. مقدمة:

1.1 تمهيد:

وعيا من الدول العربية بالانعكاسات الإيجابية لتقنيات التكنولوجيا الرقمية على العلاقات الاقتصادية، وسعيها منها إلى مواكبة الديناميكية التكنولوجية الجديدة، ربطت هذه الدول تحقيق مصالحها العليا على الصعيد الدولي بنهج سياسة دبلوماسية اقتصادية وتجارية ذات أهداف واضحة تتمثل في امتلاك القدرة على المنافسة في مجال الانفتاح على الأسواق الخارجية، والدفاع عن وجهة نظرها بخصوص مختلف القضايا والمواضيع التي تثير الجدل، ناهيك عن استهداف تحسين صورتها الاقتصادية في مناطق جغرافية واسعة، بما يحقق مصالح وأهداف وسياسات خاصة.

لذلك سعت الجزائر إلى البحث عن سبل بديلة وبرنامج طموح لتطوير علاقاتها وتحقيق ارتفاع في معدلات الناتج الاقتصادي ومعدلات التشغيل بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية غير المباشرة وتحسينات كبيرة في الإنتاجية من جراء الاستثمار في شبكات التكنولوجيا الرقمية، عن طريق امتلاك تقنيات حديثة توفر لها كل الإمكانيات التقنية والمالية واللوجيستية، لتحقيق النجاح الدبلوماسية على الصعيد الإقليمي والدولي.

2.1 الإشكالية:

أصبحت التكنولوجيا اليوم جزءاً لا يتجزأ من المجتمع، وصارت المؤشرات العالمية في مجالات عدة وفي قطاعات مختلفة كالإقتصاد، الصحة والتعليم مرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية، وبات إدراج كل من معدل الذكاء الاصطناعي و نصيب الفرد من تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة كمؤشرين هاميين ضمن المؤشرات التي تقيس النمو الاقتصادي للدولة، جنباً إلى جنب مع معدلات الدخل القومي، الناتج الإجمالي المحلي، معدل التضخم وغيرها من المؤشرات.

والدول العربية كغيرها من دول العالم تتطلع إلى تحفيز اقتصادها في المستقبل، مع إعطاء الأولوية للاستثمار في التعليم، تكنولوجيا المعلومات، الذكاء الاصطناعي، الصحة والتصنيع، وتواصل العمل على خلق اقتصاد متنوع، رغبة منها في تعزيز القوة الاقتصادية ودعم الكيانات المؤسساتية في الأسواق الخارجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق وزاراتها وقنصلياتها الخارجية وكذا دبلوماسياتها الاقتصادية باعتبارها حلقة أساسية في سياسات الدول، وكلاعب رئيسي على الساحة العالمية، فهذه الأخيرة تساهم بقوة في تدعيم وتعزيز قدرة المستثمرين وغيرهم من الجهات الاقتصادية الفاعلة لضمان تحقيق نتائج ناجحة واتخاذ القرارات الصائبة.

الجزائر وإدراكاً منها بأهمية الأتمتة والابتكارات وانتشار التكنولوجيا التي أصبحت تحيط بها من كل جانب، عمدت إلى تأسيس المعاهد والجامعات المتخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي والمدن الذكية بهدف تفعيل الأنشطة البحثية في مختلف التخصصات والمساعدة في استثمار هذه التكنولوجيا لأجل خلق بيئة رقمية تتميز بالمرونة والكفاءة، وتتيح تنفيذ المعاملات إلكترونياً، وأولت أهمية خاصة لعمليات الاستيراد والتصدير، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، بواسطة التكوين والتأهيل الذي تفرضه على دبلوماسييهيها الاقتصاديين وإتاحة كافة الإمكانيات من برامج وقنوات للتواصل لأجل المساهمة في التعريف بالقدرات الثقافية و السياحية والاقتصادية للجزائر.

وعليه، وبناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا الرقمية في البلدان العربية عموماً وفي الجزائر خصوصاً إلى تفعيل قوى الدبلوماسية الاقتصادية وتسريع وتيرة النمو؟

3.1 فرضية الدراسة:

حققت الجهود التسويقية للدبلوماسية الاقتصادية في العالم العربي عموماً وفي الجزائر خصوصاً نجاحات معتبرة في ظل تبني التكنولوجيا الرقمية.

4.1 هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تبيان ما يشهده العالم حالياً من انفجار في كمية البيانات الرقمية المتاحة والثورة التكنولوجية الهائلة في مختلف المجالات، وسعي الدول والمنظمات لأجل الاستفادة من تلك البيانات الضخمة، والتي أصبحت مصدر قوة رئيسي لأي مجتمع قائم على المعرفة، بل وأصبحت أهم مورد من موارد الحكومات ومنظمات الأعمال، تسهم إسهاماً مؤثراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما ينعكس بشكل مباشر على العلاقات الخارجية للدول، كما تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- 1- معرفة ضرورة تفعيل وسائل التكنولوجيا الرقمية في العلاقات الخارجية ومجالات استخدامها في الوقت الراهن.
- 2- تبيان الأثر الذي تؤديه التكنولوجيا الرقمية في حياة الفرد، المنظمات والحكومات وضرورة الاستعانة بالتقنيات الحديثة لدفع عجلة المعاملات الدبلوماسية.
- 3- تعريف المجتمع بهذه التقنيات، إيجابياتها وسلبياتها والقيمة المضافة المترتبة عن الاستعمال السليم لهذه التكنولوجيات.
- 4- دراسة وإجراء مقارنة بين الجزائر ومجموعة من الدول فيما يخص أثر تفعيل التكنولوجيا الرقمية على أداء الدبلوماسية الاقتصادية.

5.1 منهج الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية موضوع البحث، تمت الدراسة بناء على منهجين رئيسيين، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي في معالجة الإطار النظري وطرح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية وكذا بالدبلوماسية الاقتصادية، في حين تم استخدام المنهج التحليلي في إطار الحديث عن تطور الاستعمالات المختلفة لأدوات التكنولوجيا الرقمية وأثرها في المعاملات الاقتصادية.

6.1 خطة الدراسة:

لمعالجة هذه الإشكالية، قسمت الدراسة إلى هذه المحاور:

1- مقدمة

2- الإطار النظري للدراسة

- 3- الدبلوماسية الاقتصادية و المكاسب المتوقعة من تقنيات التكنولوجيا الرقمية على المستوى العالمي
- 4- تجارب دولية (دول تمكنت من تطوير دبلوماسيتها الاقتصادية بمساعدة تقنيات التكنولوجيا الرقمية الحديثة)
- 5- تحليل النتائج
- 6- الخاتمة

2. الإطار النظري للدراسة:

ستتناول الدراسة الجانب النظري لكل من التكنولوجيا الرقمية والدبلوماسية الاقتصادية.

1.2 تعريف التكنولوجيا الرقمية:

"التكنولوجيا الرقمية" هي مجموعة من التقنيات الحديثة التي تستفيد من أساليب الرقمنة والاتصال الإلكتروني، وهو ما يمكنها من الجمع بين مختلف التكنولوجيات والأجهزة والبرمجيات والخدمات المنفقة ومضاعفة آثارها. تتمثل هذه التكنولوجيات في 11 تقنية رئيسية، كالتالي: الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، البيانات الضخمة، تقنية الكتل المتسلسلة، شبكة الجيل الخامس، الطباعة الثلاثية الأبعاد، التشغيل الآلي، الطائرات بلا طيار، التعديل الوراثي، التكنولوجيا النانوية، والطاقة الفلطاظونية الشمسية (الأمم المتحدة، 2021، صفحة 7).

التكنولوجيا الرقمية هي الرقمنة الإبداعية القائمة على مزيج من الاختراقات التقنية المتفاعلة تكافياً عن طريق خوارزميات مبتكرة، وتتميز بدمج التقنيات المادية والرقمية والبيولوجية، وطمس الخطوط الفاصلة بينها (ALARABIYA, 2018).

وفي ضوء التعريفات السابقة، تُعرف الدراسة الحالية التكنولوجيا الرقمية بأنها مجموعة من الأنظمة الإلكترونية والوسائل الحديثة والبنى التحتية كالذكاء الاصطناعي، الروبوتات، إنترنت الأشياء والمركبات ذاتية القيادة، بحيث تصبح حركة الفرد والمجتمع مرتبطة بالشبكة وتكنولوجيا الفضاء الخارجي.

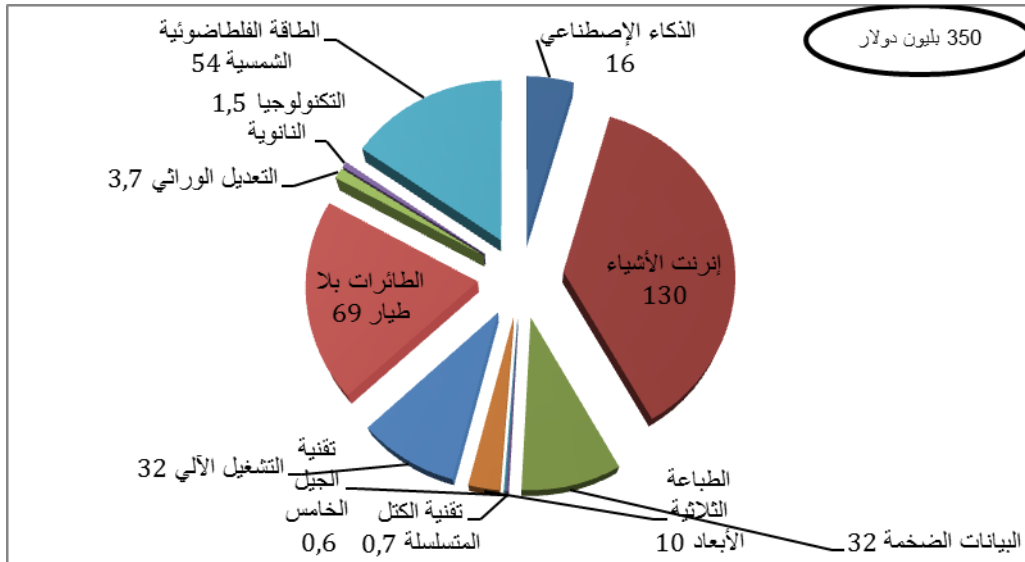
2.2 مجالات استخدام التكنولوجيا الرقمية:

يسعى استخدام هذه التكنولوجيات لتعزيز الإنتاجية وتحسين سبل العيش، فمن شأن الذكاء الاصطناعي مثلاً، أن يؤدي مقترناً بالتشغيل الآلي إلى تحويل أساليب الإنتاج والعمل، وتتيح الطباعة الثلاثية الأبعاد إنتاجاً صغير الحجم بطريقة أسرع وثمان أقل مقارنةً بغيرها ووضع نماذج أولية تكرارية على وجه السرعة للمنتجات الجديدة. وتستخدم شركات التمويل هذه التكنولوجيات لاتخاذ قرارات استثمارية، إدارة المخاطر، منع الغش، الاضطلاع بأنشطة التداول، تقديم الخدمات المصرفية حسب الطلب وأتمتة العمليات.

ويستخدمها قطاع التصنيع لإجراء الصيانة الوقائية، مراقبة الجودة، أداء العمل المشترك بين الإنسان والروبوت. وإن الكثيرين من كبار موفري هذه التكنولوجيات هم من الولايات المتحدة، التي تُمثل موطن منصات الحوسبة السحابية الرئيسية، كما تُعدّ الصين منتجاً رئيسياً، ولا سيما فيما يتعلق بشبكة الجيل الخامس، والطائرات بلا طيار والطاقة الفلوطاظونية الشمسية، ويُعدّ هذان البلدان أيضاً وراء 30 إلى 70 في المائة من براءات الاختراع والمنشورات المتصلة بهذه التكنولوجيات (الأمم المتحدة، 2021، صفحة 7).

وتمثل التكنولوجيات الإحدى عشرة هذه كمجموعة، سوقاً تبلغ قيمتها 350 بليون دولار، وسوقاً يمكن أن تنمو بحلول عام 2025 لتبلغ قيمتها أكثر من 3,2 تريليون دولار (الشكل 1)

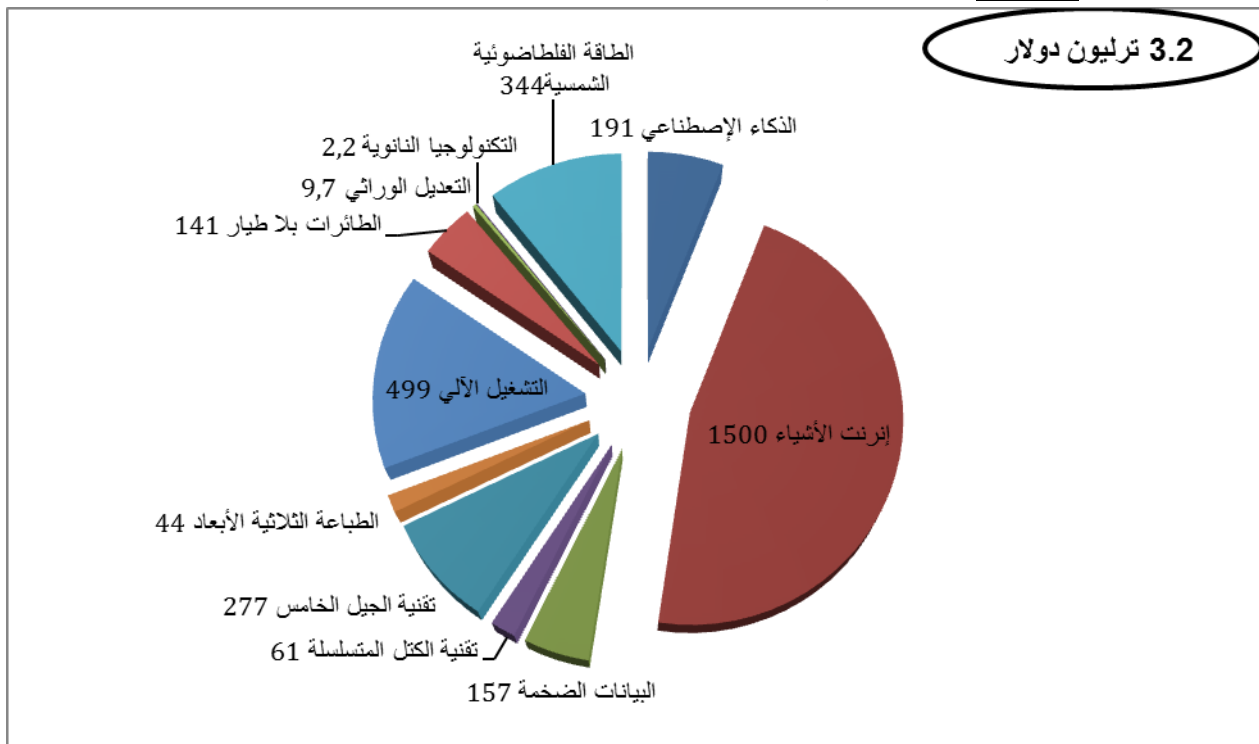
الشكل 1: تقديرات حجم سوق التكنولوجيات الرائدة، ببلابين الدولارات لسنة 2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EXCEL 2010 واستناداً إلى الأونكتاد مع تقديرات البيانات المستمدة من

MarketsandMarkets, Froese (2018)

الشكل 2: تقديرات حجم سوق التكنولوجيات الرائدة، ببلابين الدولارات لسنة 2025



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EXCEL 2010 واستناداً إلى الأونكتاد مع تقديرات البيانات المستمدة من

MarketsandMarkets, Froese (2018)

3.2 دور التكنولوجيا الرقمية في الدفع بالتنمية إلى تحقيق عوائد رقمية:

النمو وفرص العمل والخدمات هي أهم عوائد الاستثمارات الرقمية، فالتكنولوجيا الرقمية تساعد مؤسسات الأعمال على زيادة إنتاجيتها، والمواطنين على العثور على وظائف ومزيد من الفرص، والحكومات على تقديم خدمات عامة أفضل للجميع.

و تؤدي التقنيات الرقمية من خلال خفض تكاليف الحصول على المعلومات، إلى خفض كبير في تكلفة المعاملات الاقتصادية والاجتماعية على الشركات والأفراد والقطاع العام، وهي تشجع على الابتكار حينما تنخفض تكلفة المعاملات إلى صفر تقريبا.

وتساعد على تعزيز الكفاءة لأن الأنشطة والخدمات القائمة تصبح أرخص وأسرع وأيسر من ذي قبل، كما أنها تؤدي إلى زيادة الاحتواء الاجتماعي، لأن المواطنين سيحصلون على الخدمات التي كانوا محرومين منها من قبل (البنك الدولي، 2016، صفحة 5).

4.2 تقنيات التكنولوجيا الرقمية:

1.4.2 الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence:

هو التيار العلمي والتقني الذي يضم الطرق والنظريات والتقنيات التي تهدف إلى إنشاء آلات قادرة على محاكاة الذكاء.

أو هو العلم الذي يضم كل الخوارزميات والطرق النظرية منها والتطبيقية التي تعنى بأتمتة عملية أخذ القرارات مكان الإنسان، سواء كان ذلك بطريقة كاملة أو جزئية بمعية الإنسان، مع القدرة على التأقلم أو الاقتباس أو التنبؤ (شهبي قمورة، 2018، الصفحات 1-6).

2.4.2 إنترنت الأشياء (IoT) :

إنترنت الأشياء هي ثورة جديدة للإنترنت، وتشير إلى عملية ارتباط أي شيء بالإنترنت، من خلال معلومات استخباراتية و مجموعة من البروتوكولات الخاصة تجعل هذه الأشياء مُعرّفة ومعلومة، وهذه الأشياء المادية، لم تتوقف عند أجهزة الكمبيوتر فقط، ولكن تطورت إلى شبكة من الأجهزة بمختلف جميع الأنواع والأحجام مثل الهواتف، الأجهزة المنزلية ولعب الأطفال والكاميرات والأدوات الطبية والأنظمة الصناعية، ووصلت حتى إلى الإنسان، الحيوان، المباني، كل شيء متصل على أساس البروتوكولات المنصوص عليها من أجل تحقيق إعادة تنظيم مختلف الاتصالات والعلاقات بطريقة ذكية (Salazar & Patel, 2016).

3.4.2 البيانات الضخمة Big Data:

هي مجموعة من البيانات التي هي بحجم يفوق قدرة معالجتها باستخدام أدوات قوا عد البيانات التقليدية وتتميز هذه البيانات بمستويات إنتاجها وتداولها الكبير في وقت قصير وسريع، وتمتاز بقدرتها الفائقة على تلبية رغبات أصحاب المصالح والقدرة على صنع القرار (عادل أميرهم، 2020، صفحة 158).

4.4.2 تقنية سلسلة الكتل (سلاسل الثقة) Blockchain :

تمثل سجلا إلكترونيًا تسجل فيه المعاملات والصفقات بما يسمى سلاسل الكتل، حيث أن كل معاملة مالية تمثل كتلة أو بلوك، وكل بلوك يحتوي على بعض المعلومات التي تشترك مع الكتلة السابقة أي المعاملة السابقة، لهذا تسمى بسلاسل الكتل المتتالية، كما أنها لا تحتاج إلى طرف ثالث أو وسيط عند تسجيل المعاملة بين طرفيها، وتقوم هذه التقنية على إنشاء بيئة لامركزية، حيث لا تخضع المعاملات والبيانات التي تم التحقق من صحة تشفيرها لسيطرة أي مؤسسة تابعة لجهة خارجية، ولا يمكن السيطرة عليها من قبل أي سلطة حكومية، ويتم تسجيل جميع المعاملات بطريقة آمنة وشفافة ودائمة و بأمان وسرعة فائقة وبتكلفة زهيدة (Holotescu, 2018, p. 3).

5.4.2 تقنية الجيل الخامس 5G:

هي إحدى الشبكات اللاسلكية التي ظهرت في عالم التكنولوجيا والاتصالات في عصرنا، وهي مصممة لزيادة السرعة وتقليل زمن الاستجابة وتحسين مرونة الخدمات اللاسلكية وتردداتها، يمكن أن تستخدم في الهاتف المحمول واللاب توب وإشارات الراديو وتبادل البيانات.

لقد صممت شبكات 5G لزيادة سرعة الشبكة اللاسلكية بحيث يمكنها نقل البيانات التي قد تصل إلى 20 جيجا بايت في الثانية، وتتمكن شبكة الجيل الخامس من تحقيق الزيادة الكبيرة في كمية البيانات المرسلّة من خلال الأنظمة غير السلكية التي تقوم بزيادة النطاق الدائري، وتعد شبكة 5G أيضًا بتقليل زمن الاستجابة، ويمكن أن يحسن ذلك أداء تطبيقات الأعمال والتجارب الرقمية الأخرى (مثل الألعاب عبر الإنترنت ومؤتمرات الفيديو والسيارات ذاتية القيادة) (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2018، الصفحات 3-11).

6.4.2 الطباعة ثلاثية الأبعاد 3D Printing :

مجموعة من العمليات و التكنولوجيا التي تقدم تشكيلة كاملة من القابليات الإنتاجية للأجزاء والإنتاج باستعمال مختلف المواد وباستخدام طريقة الطبقة فوق الطبقة والذي يسمى بالتصنيع التجميعي (Additive Manufacturing) والذي يتناقض مع الطريقة التقليدية في التصنيع مثل طرق الطرح Subraction (Methods) أو عمليات القولبة و الصب (Moulding & Casting)، تعتمد بالأساس على تكنولوجيا متقدمة في التصنيع لبناء الأجزاء بالتجميع في طبقات أصغر من مقياس المليمتر (محمود البلاوالي، 2015، صفحة 5).

7.4.2 التشغيل الآلي Hyperautomation :

يشير إلى نهج منضبط مدفوع بالتطبيق العملي تستخدمه المؤسسات لتحديد وفحص وأتمتة أكبر عدد ممكن من العمليات وتكنولوجيا المعلومات في المؤسسة، ويتضمن التشغيل الآلي الاستخدام المنسق لتقنيات أو أدوات أو منصات متعددة، بما فيها التي تشمل الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence (AI والتعلم الآلي Machine Learning (ML (محمد العقاد الأمين، 2022).

8.4.2 الطائرات بدون طيار Drones:

هي طائرات تطير في الفضاء الجوي بدون شخص على متنها، تُبرمج وتُوجّه عن بُعد، يتحكم فيها خبراء متخصصون على الأرض، مزودة بأجهزة وكاميرات، وتكون مجهزة بأدوات تسمح لها بأداء المهام المطلوبة (خليفة، 2017، صفحة 7).

9.4.2 التعديل الوراثي Genetic Engineering :

هي واحدة من تقنيات التكنولوجيا الحيوية التي تعتمد على تلاعب الإنسان مباشرة بالمادة الوراثية، ولها تطبيقات في الطب والأبحاث والصناعة والزراعة والكائنات الدقيقة. (نعمة النباتي، 2022، صفحة 12).

10.4.2 التكنولوجيا النانوية:

تعني هندسة الأجهزة التي لا يتجاوز حجمها بضعة نانومترات؛ وتطويرها واستخدامها على المستوى الذري أو الجزيئي أو الماكرو جزيئي بمقياس طول يتراوح بين 1 و 100 نانومتر تقريبًا، بغية توفير فهم أساسي للظواهر والمواد على المستوى النانوي، وإنشاء البنى والأجهزة والأنظمة التي تحتوي على خصائص ووظائف جديدة بسبب حجمها الصغير والمتوسط وسرعة استخدامها.

ويُعرّف النانومتر بأنه 1 في المليار من المتر (0.000000001 م)، وفي هذا المستوى تتوقّر لنا تطبيقات مختلفة تسمح ببناء مواد وأجهزة أخف وزناً وأكثر ذكاءاً (سعود، 2021، الصفحات 76-77).

11.4.2 الطاقة الفولطاضوية الشمسية:

يمكن تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية وطاقة حرارية من خلال آليتي التحويل الكهروضوئي والتحويل الحراري للطاقة الشمسية، ويقصد بالتحويل الكهروضوئي تحويل الإشعاع الشمسي أو الضوئي مباشرة إلى طاقة كهربائية بواسطة الخلايا الشمسية (Photovoltaic Cells)، وكما هو معلوم هناك بعض المواد التي تقوم بعملية التحويل الكهروضوئية تدعى أشباه الموصلات (الرفائق والشرائح الإلكترونية) كالسيليكون والجرمانيوم وغيرها (طبيب، 2018، الصفحات 10-11).

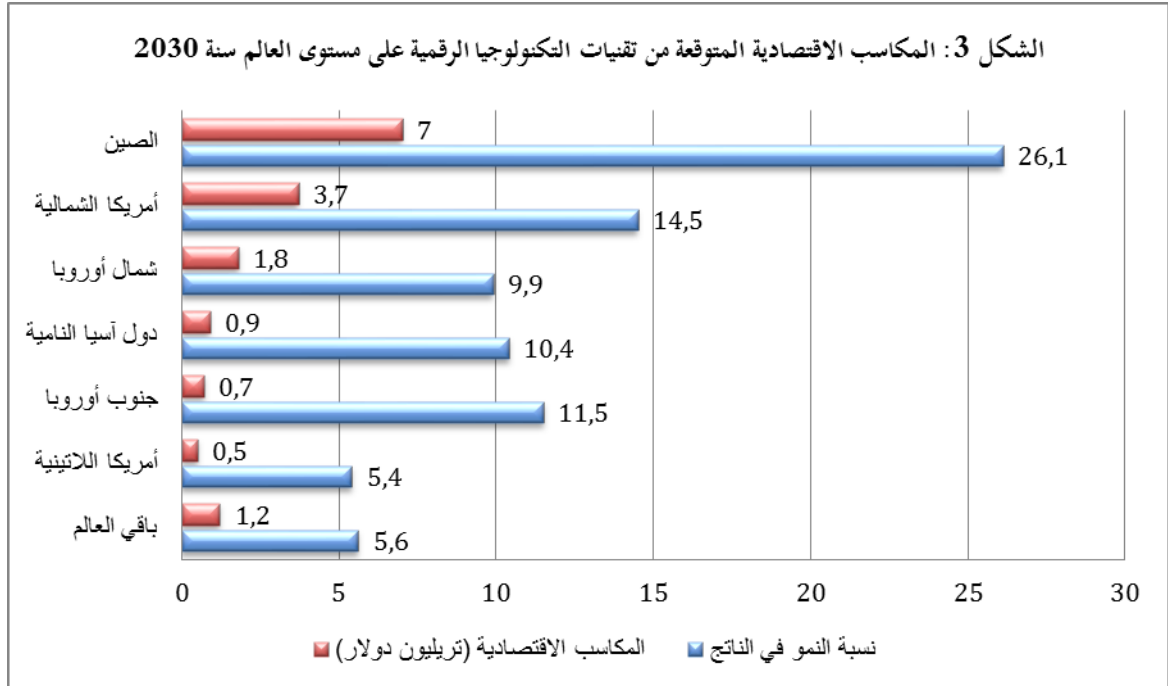
5.2 ماهية الدبلوماسية الاقتصادية:

تعريف الدبلوماسية الاقتصادية: "استخدام أشخاص القانون الدولي للطرق والأساليب الدبلوماسية، وكذلك الوسائل الاقتصادية، السياسية، التجارية، المالية والتقنية من أجل بلوغ الأهداف، وتوفير الضمان لتأمين المصالح الاقتصادية الخارجية، وتحقيق تطور في الاقتصاد القومي" (شويحنة، 2013، صفحة 9).
"هي علم وفن العلاقات بين الأشخاص الدوليين، وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين، أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون، وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب، وبالطبع لا تقتصر وظيفة الدبلوماسية ممارستها على الدول فقط، بل هناك أطراف أخرى تمارس العمل الدبلوماسي، وهذه الأطراف هي المنظمات الدولية، الأحزاب السياسية والشركات" (عتيق، 2015، صفحة 62).
ويمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها "الأسلوب الذي يستعمله الدبلوماسي لأجل إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية وتخفيف حدة الاختلافات عن طريق المفاوضات باستعمال الفطنة والذكاء وكذا الثقل الاقتصادي والنفوذ السياسي للدولة مع التنسيق الثنائي ما بين دولتين أو مجموعة من الدول أو على المستوى الإقليمي، والهدف منها هو توسيع نشاط الشركات الوطنية في الخارج أو استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة إلى البلاد".

3. الدبلوماسية الاقتصادية و المكاسب المتوقعة من تقنيات التكنولوجيا الرقمية على المستوى العالمي:

على المستوى العالمي، من المتوقع أن تشهد الصين أكبر المكاسب الاقتصادية من تقنيات التكنولوجيا الحديثة (بمكاسب اقتصادية تقدر بنحو 7 تريليون دولار بمعدل نمو يقارب 26.1 في المائة في عام 2030، تليها أمريكا الشمالية (بمكاسب اقتصادية تبلغ 3.7 تريليون دولار، نحو 14.5 في المائة زيادة في مستويات الناتج المحلي الإجمالي).

من ثم يبلغ إجمالي المكاسب المتوقعة لكل من الصين وأمريكا الشمالية ما مجموعه 10.7 تريليون دولار بما يقارب 70 في المائة من المكاسب العالمية المتوقعة جراء استخدام هذه التقنيات .
كذلك من المتوقع أن تسجل كل من أوروبا، ودول آسيا النامية مكاسب من هذه التقنيات تقدر بنحو 3.4 تريليون دولار، فيما يتوقع تسجيل باقي الأقاليم الجغرافية والدول النامية والأسواق الناشئة مكاسب متواضعة من التكنولوجيا الرقمية جراء تواضع مستويات تطبيق تلك التقنيات مقارنة بالدول المتقدمة (عبد المنعم و اسماعيل، 2021، صفحة 18)، (شكل رقم 02).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EXCEL 2010

1.3 أثر التكنولوجيا الرقمية على الاقتصاد:

فعلى مدى الثلاثة عقود الماضية انخفض السعر النسبي للآلات والمعدات في جميع البلدان، مدفوعا بارتفاع الإنتاجية في القطاعات المنتجة للسلع الرأسمالية وزيادة الاندماج التجاري. وساهم هذا الانخفاض في دعم ارتفاع معدلات الاستثمار العيني في الآلات والمعدات، مما عاد بالنفع على بلدان الاتحاد الأوروبي. التعاون في مجال الأبحاث هو أداة تُساعد الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية على التصدي للتحديات المجتمعية المشتركة مثل أمن الطاقة والقضايا الصحية وتدهور البيئة وتغير المناخ، وبفضل التعاون في مجال البحث والابتكار، يمكن تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية والصناعية للشركاء في الجوار. ويؤدي التعاون من خلال سياسة الجوار الأوروبية إلى زيادة إمكانية التوافق التشغيلي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة ويساعد على تعزيز الثقة في الإنترنت ومكافحة الجرائم الإلكترونية (European Union, 2021).

2.3 أثر التكنولوجيا الرقمية على التجارة الدولية:

في سنة 2018، تم تطوير حلول البلوك تشين لإنشاء سجلات ملكية ثابتة بطريقة يمكن أن تحاكي بوالص الشحن، حيث تم إصدار أول بوليصة شحن قائمة على البلوك تشين في العالم على منصة تعاملات رقمية عامة لحاوية تحمل منسوجات مشحونة من شنغهاي إلى سلوفينيا. وتبلغ تكلفة بوليصة الشحن الذكية 15 دولار أمريكي، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 90% على متوسط التكلفة الإجمالية لإصدار ونقل نظيراتها المادية. وبالإضافة إلى توفير نظام للتسجيل الآمن للوثائق، قد يصبح من الممكن أيضا تنفيذ المعاملات المالية عبر منصة بلوك تشين من خلال العقود الذكية.

تم تطبيق المفهوم في قطاع التأمين، الذي يمثل أنشطة تجارية ضخمة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية.

في عام 2018، أطلقت شراكة تعاون بين إرنست آند يونغ وميرسك وجارد تايم أول منصة تأمين قائمة على البلوك تشين في العالم، وهي Insurwave وقد نجحت المنصة في التقليل بشكل سريع من أوقات الانتظار فيما يتعلق بالتفاوض على الأقساط وتنفيذ المدفوعات. وفي المستقبل، بالتنسيق مع تكنولوجيا التتبع الخاصة بإنترنت الأشياء، يمكن للعقود الذكية أن تسمح بتقديم مدفوعات تأمين فورية إذا تعرضت السلع للفقدان أو التلف، حتى قبل وصول السفينة إلى وجهتها.

يمكن أن تؤدي البلوك تشين دورا مهما في مكافحة الإحتيال في التجارة، بدءا من رقمنة تجارة السلع ومعالجة الإحتيال في النظام إلى دعم السلع كثيفة العقود أو كثيفة الاعتماد (بن محمد و طوبال، 2020، الصفحات 56-58).

3.3 أثر التكنولوجيا الرقمية على السياحة:

للتقنيات الرقمية، لاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دور هام في تمكين الشركات من التغلب على العقبات المادية التي تحوّل دون إمكانية التنقل، فاستخدام مقدمي خدمات السياحة للإنترنت في نشر المعلومات، يؤدي إلى تقليص مشاق السفر بسبب المسافة والاختلافات اللغوية وعدم وجود حدود مشتركة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، ومن ثمّ زيادة الطلب على الخدمات السياحية. (كوسوليتو، جيفودان، ليدرمان، و أبوود، 2021، صفحة 17).

4.3 أثر التكنولوجيا الرقمية على خلق الوظائف:

إن عدد الوظائف المباشرة التي تخلقها التقنيات الرقمية متواضع إلى حد ما، لكن عدد الوظائف التي تساعد على تهيئتها قد يكون كبيرا، وفي البلدان النامية يسهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بنحو 1 % فحسب من قوة العمل في المتوسط. وكل وظيفة من وظائف التكنولوجيا المتقدمة يتولّد عنها 4.9 وظيفة إضافية في قطاعات أخرى في الولايات المتحدة.

حينما تؤدي الإنترنت إلى أتمتة الكثير من المهام، ولا يمتلك العمال المهارات التي تعززها التكنولوجيا، تكون النتيجة زيادة التفاوتات بدلا من زيادة الكفاءة.

وحيثما تساعد الإنترنت على تذليل الحواجز المعلوماتية التي تعيق تقديم الخدمات، ولكن الحكومات لا تزال غير خاضعة للمساءلة، تكون النتيجة مزيدا من السيطرة على المواطنين لا مزيدا من التمكين والاحتواء الاجتماعي.

فكلما تقدّمت التكنولوجيا، أصبحت بعض المهارات عتيقة، ويجب على العمال اكتساب مهارات جديدة تساعد على زيادة إنتاجيتهم بمساعدة تلك التكنولوجيا (البنك الدولي، 2016، صفحة 30).

5.3 الدبلوماسية الاقتصادية والمكاسب المتوقعة من تقنيات التكنولوجيا الرقمية على المستوى العربي:

تُعتبر سرعة نقل البيانات عبر شبكة الإنترنت من بين الأبعاد المؤثرة على تطور العلاقات الاقتصادية، حيث تتيح الساعات الضخمة لنقل البيانات سرعة أكبر في تبادل البيانات والمعلومات بما يضمن قدر أكبر من كفاءة التعاملات الرقمية وتطور أسرع للاقتصاد الرقمي.

في هذا الإطار، ارتفعت سعة الاتصال الدولية بشبكة الإنترنت في الدول العربية من 38 كيلوبايت في الثانية في عام 2015 إلى 101 كيلو بايت في الثانية في عام 2019، وهو ما لا يزال أقل من المتوسط العالمي البالغ 131 كيلو بايت في الثانية ومن مثيله المسجل في أوروبا بنحو 211 كيلو بايت في الثانية (صندوق النقد العربي، 2021).

يُعد الاعتماد على التكنولوجيات الرقمية لنيل فرص في الأسواق الخارجية ضرورة اقتصادية ملحة في الوقت الراهن في الدول العربية، في ظل الحاجة إلى تنويع الاقتصادات العربية، لتقليل مستويات التأثير بالصدمات في

الأسواق العالمية للنفط، وبهدف تعزيز الانتاجية والتنافسية، سواء تعلق الأمر بالقطاعات التقليدية أين يمكنها الاستفادة من التطور التقني المتسارع لدعم الانتاجية والتنافسية في كافة الدول العربية، أو فيما يتعلق بالمزيد من الاهتمام بتشجيع القطاعات الاقتصادية القائمة على المعرفة بما يزيد بشكل عام من مستويات مرونة هذه الاقتصادات وقدرتها على تحقيق نقلة نوعية ومتسارعة في الأداء الاقتصادي، وتسهم في توفير المزيد من الوظائف للأجيال الشابة المتزايدة التي تلتحق بسوق العمل سنوياً (عبد المنعم واسماعيل، 2021، صفحة 24).

4. تجارب دولية (دول تمكنت من تطوير دبلوماسيتها الاقتصادية بمساعدة تقنيات التكنولوجيا الرقمية الحديثة)

اقتصرت الدراسة على دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة لأنهما مصنفتان ضمن المراتب العشرين الأولى وفقاً للمؤشر العالمي للتنافسية الرقمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، وضمن مراتب الدول العشرين التي سجلت أعلى مستويات لنصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتجاوز 20 ألف دولار في كل دولة منها.

ولا يدرج المؤشر السابق الذكر لسنة 2019 إلا ثلاث دول عربية: الإمارات وقطر ودرجة أقل السعودية، ويوضح التقرير أن الأسباب الرئيسية لاستبعاد معظم الدول العربية تتمثل في الأطر التنظيمية والتشريعات القائمة ومستويات الوصول إلى رأس المال، إضافة إلى إدراج دولة الجزائر محلّ المقارنة لأجل الاستفادة من هذه التجارب.

1.4 قطر:

- ✓ تحتل قطر المرتبة الأولى بين الدول من حيث نشر شبكات الألياف الثابتة وتحتل مكانة رائدة في تنفيذ شبكات المحمول والجيل الخامس.
- ✓ تركز الحكومة الرقمية على أربعة محاور تتسق مع الأهداف العامة للرؤية الوطنية لدولة قطر 2030، والاستراتيجية الوطنية للتنمية 2011-2016، والخطة الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2015.

- البعد التكنولوجي لأهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

- ✓ تعطي رؤية قطر 2030 الأولوية لإنشاء اقتصاد قائم على المعرفة يتميز بالابتكار وريادة الأعمال والتميز في التعليم الذي تعتبره العمود الفقري للبنية التحتية الرقمية، وتقديم الخدمات العامة بكفاءة، و حكومة شفافة خاضعة للمساءلة (Elmasri, Benni, Patel, & Peter, 2016).

- المستهدفات:

- ✓ تهدف استراتيجية قطر للبحوث والتطوير والابتكار 2030، المعدة من قبل مجلس قطر للبحوث والتطوير والابتكار، والتي تمتد لعشر سنوات، إلى تعزيز ازدهار دولة قطر وقدرتها على مواجهة التحديات من خلال البحوث والتطوير والابتكار بإمكانيات وطنية وارتباطات عالمية. وتحدد تلك الاستراتيجية خارطة طريق نحو بناء اقتصاد معرفي من خلال ربط جهود البحوث والتطوير والابتكار في قطر بمقتضياتها الوطنية. (Ooredoo, 2021)

- الاستراتيجيات المتبعة:

✓ برنامج "دولة قطر الذكية (تسمو)":

يتضمن البرنامج عددا من المبادرات مثل كتيب الخدمات لقطر الذكية فيه مجموعة من الحلول الخلاقة التي تترجم رؤية وأهداف المشروع لتطبيقات رقمية تلبي حاجات وتحديات سكان وزوار قطر. يركز برنامج دولة قطر الذكية جهوده لتسخير تقنية الطاقة والابتكار لتعزيز التنوع الاقتصادي المستدام وتحسين نوعية الحياة وتعزيز تقديم الخدمات العامة في قطر في مختلف القطاعات ذات الأولوية القصوى ويدعم تحقيق هذا الجهد منظومة متكاملة ومزدهرة لتقنية المعلومات والاتصالات وشبكة ابتكار عالمية يعملان جنبا إلى جنب لإيجاد حلول تقنية ذات صلة في جميع القطاعات.

✓ برنامج تنمية المهارات الرقمية بالنسبة لسوق العمل:

تم إطلاق برنامج تنمية المهارات الرقمية لبرنامج "تسمو قطر الذكية" في مطلع عام 2020، وأحد أهداف ومخرجات البرنامج هو تقديم إطار عملي لتقييم أثر التحولات الرقمية على العمالة بشكل دوري من حيث التكلفة والوقت.

✓ برنامج التحول الرقمي للشركات الكبيرة والمتوسطة:

يهدف إلى تنفيذ التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة، ويتناول مجالات اعتماد التقنيات الرقمية والتوعية بالتحول الرقمي. شارك في هذا البرنامج أكثر من 6600 شركة صغيرة ومتوسطة (قفلول و طلحة، 2020، الصفحات 43-44).

✓ وزارة الاتصالات ومايكروسوفت تطلقان أول منطقة مراكز بيانات سحابية عالمية في دولة قطر وتفتح آفاقاً جديدة لاقتصاد "السحابة أولا" (Ministry of Communications and Information Technol, 2022).

- المكاسب المرجوة:

✓ **الشركات والمؤسسات الخاصة:** ستستطيع تسجيل ومزاولة الأعمال والأنشطة التجارية بشكل أسرع وأسهل تماشيًا مع الرؤية الوطنية لتنويع الاقتصاد والتي تهدف إلى خلق بيئة صحية للاستثمار وتذليل أي عقبات تحول دون مزاولة الأعمال حتى يتسنى للاقتصاد الوطني مواصلة النمو والتطور.

✓ **الدولة بشكل عام:** على المستوى العام، سوف تعزز الحكومة الرقمية المزايا والمكاسب التي تعود على الدولة بالكامل. وسوف يساعد تحسين الخدمات في دولة قطر على النهوض بمستوى معيشة المواطنين والوافدين على السواء، كما أن تسريع وتيرة الخدمات المقدمة إلى الشركات وتزويد الشركات بقواعد البيانات المفتوحة القيمة من شأنه دفع عملية التنمية الاقتصادية الوطنية. ومن المعلوم أيضًا أن نجاح الحكومة الرقمية سوف يعزز من سمعة ومكانة دولة قطر على مستوى العالم. كم. أن زيادة الشفافية من شأنه تعزيز الثقة وتسهيل التواصل والتفاعل بين الأطراف المختلفة. وعلى وجه التحديد، تدعم الحكومة الرقمية شفافية الأداء الحكومي من خلال إتاحة القدرة على متابعة سرعة وجودة التنفيذ. ويمكن تعزيز هذه الشفافية أيضًا من خلال إتاحة الوصول إلى البيانات المفتوحة التي تتعلق على سبيل المثال بنتائج الرعاية الصحية. وختامًا، تسمح القنوات الإلكترونية للمواطنين بزيادة شفافية وانفتاح مشاركة شرائح المجتمع في إعداد السياسات (الجابر، 2020، الصفحات 2-3).

2.4 الإمارات:

- ✓ إعطاء الأولوية للاستثمار في التعليم وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي والصحة والتصنيع.
- ✓ أطلقت حكومة دولة الإمارات الهوية الصناعية للدولة "اصنع في الإمارات" بهدف تشجيع الإنتاج والتصنيع ودعم المنتج الوطني، كما أنها تهدف إلى دعم المستثمرين للمساهمة في تطوير الصناعات المحلية وجعل المنتج الصناعي في الإمارات انعكاسا لكل ما تمثله هوية الدولة القائمة على التفرد والتميز، وتعزيز تنافسية الصناعة والمنتجات الوطنية.
- ✓ حافظت دولة الإمارات على المركز الأول عربيا، وقفزت إلى المركز 13 عالميا بتصنيف "مرتفع جدا" في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية 2022 الصادر عن الأمم المتحدة، والذي يقيس مستوى وفعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة ومساهمة الدول الأعضاء فيها في التحول الرقمي.
- ✓ هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية تطلق الورقة البيضاء حول التطبيقات الصناعية لشبكات الجيل الخامس للهاتف المتحرك في الدولة (البوابة الرسمية، 2022)
- ✓ أطلقت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية ورقة بيضاء خاصة بدراسة التطبيقات الصناعية لشبكات الجيل الخامس للهاتف المتحرك، وذلك خلال مشاركتها في فعاليات معرض جيتكس جلوبال 2022، وأعدت الهيئة هذه الورقة لتكون بمثابة دليل استرشادي يحدد رؤى وأهداف تبني تقنيات الجيل الخامس للهاتف المتحرك، وقوانين وحالات الاستخدام، وكل ما يتعلق بمراحل التقييس والطيف الترددي، ودور شبكات الجيل الخامس في تطوير بيانات العمل والصناعات والأعمال التجارية وتوجهات التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية والاستدامة (هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية للإمارات، 2022).

- البعد التكنولوجي لأهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

- ✓ أن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للإتحاد.

- المستهدفات:

- ✓ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نظام الإعفاء الضريبي ومن خلال توفير أفضل بيئة تنظيمية ممكنة للاستثمارات، وبنيتها التحتية المتطورة، وتذليل العوائق أمام إنشاء الأعمال التجارية.
- ✓ قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2018 يحفز الاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية بنسبة 100 % للملكية الأجنبية (عبد المنعم و اسماعيل، 2021، الصفحات 25-36).

- الاستراتيجيات المتبعة:

- ✓ الإمارات العالمية تدعو المستثمرين والمواهب من أنحاء العالم، ليكونوا جزءا من مسيرتها التنموية للخمسين عاما القادمة. استندت من منظومتها الاقتصادية لتأسيس شركاتها وتملكها بالكامل. استثمرت في 40 منطقة حرة وأكثر من 2000 نشاط في مجالات البيع بالتجزئة، والتكنولوجيا الزراعية والمائية، والصحة، واللوجستيات، والإعلام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- ✓ تدعيم الاستثمارات لتبني قيمة إقليمية وعالمية من خلال سلاسل الإنتاج التي تركز على الصناعات المتقدمة القيمة.
- ✓ تسهيل الاستثمار الخارجي، من خلال إنشاء صناديق الأصول السيادية الناجحة، وقد أصبحت الدولة مستثمراً رئيسياً في العديد من الدول حول العالم. ويتم الاستفادة من عائدات هذه الأموال في نمو الدولة، مع تخصيص جزء كبير منها لمشاريع في مجالات الطاقة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية والرعاية الصحية والطاقة المتجددة .
- ✓ تعمل وزارة الخارجية والتعاون الدولي على دعم الجهود الوطنية في توقيع اتفاقيات الازدواج الضريبي الثنائية ومعاهدات الاستثمار الثنائية (المعروفة أيضاً باسم اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار) (البوابة الرسمية ، 2022).

- المكاسب المرجوة:

- ✓ تعمل وزارة الخارجية والتعاون الدولي بشكل وثيق مع وكالات ترويج الاستثمار والقطاع الخاص وصناديق الثروة السيادية، ومجالس الأعمال، وغيرها من الجهات الاقتصادية الفاعلة لضمان تحقيق نتائج ناجحة من خلال الدبلوماسية الاقتصادية.
- ✓ وفي أواخر عام 2019، استضافت أكاديمية الإمارات الدبلوماسية ندوة الدبلوماسية الاقتصادية لدولة الإمارات والمملكة العربية السعودية، بهدف تعزيز القوة الاقتصادية للدولتين، وأقيم هذا الحدث بالشراكة مع معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، بهدف دعم الكيانات الإماراتية والسعودية في الأسواق الخارجية، وتقييم مستوى التكامل العالمي لاقتصاد الدولتين، وتعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية بهدف خلق فرص عمل جديدة في البلدين (وزارة الخارجية والتعاون الدولي، 2019).

3.4 الجزائر:

- البعد التكنولوجي لأهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

هذه أهم محاور الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 - 2024:

- ضرورة إدراج النظرة الاستراتيجية ضمن اقتصاديات الغد بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية من أجل الحد من الاستيراد وتشجيع الولوج لأسواق جديدة و تشجيع المنتج الوطني والاستثمار.
- مشروع قانون الرقمنة: الذي هو حالياً قيد الانجاز، يهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية و توسيعها و تسهيل التحول الرقمي وتأمين البيانات مع تطوير الحوكمة الإلكترونية.
- العمل على تعزيز الدفع الإلكتروني و ترسيخ ثقافة الرقمنة لدى المواطنين من أجل أن تشمل الرقمنة كل القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- وجود أزيد من 450 أرضية رقمية و تطبيق في الجزائر، ما يعكس الإرادة القوية لولوج عالم التكنولوجيا الرقمية.
- تعتبر التكنولوجيا الرقمية ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي واستحداث مناصب الشغل و تحقيق القيمة المضافة والقضاء على البطالة.
- رقمنة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار من أجل التسريع في الحصول على التراخيص وربح الوقت، مع تعزيز عملية الدفع الإلكتروني في كل المعاملات التجارية وترسيخ هذه الثقافة لدى المواطن بدل من الدفع النقدي.

- توفير مناخ ملائم لبروز اقتصاد المعرفة عن طريق انتشار واسع للتكنولوجيات الرقمية و"تكييف الذهنيات تحسبا لاعتماد تكنولوجيات الاعلام و الاتصال في ممارساتها" (وزارة الرقمنة والاحصائيات، 2021).

- الأهداف:

- دعم المنشآت لأجل التصدير إلى الأسواق الخارجية.
- استقطاب استثمارات أجنبية تستحدث فرص العمل إلى الداخل.
- تكييف الإطار التنظيمي الإفريقي والدولي مع المصالح الاقتصادية الدفاعية والهجومية.
- التعريف بحيوية المنشآت ولا سيما الشركات الناشئة منها.

- عصنة الأداة الدبلوماسية وتسيير الموارد البشرية:

في إطار مخطط عمل الحكومة الرامي إلى عصنة الإدارة وتعميم التكنولوجيات الجديدة للإعلام وتسيير الموارد البشرية، سيتم تجسيد الأعمال الآتية :

- ✓ تعزيز مكانة الشباب والنساء والكفاءات الوطنية في تأطير الجهاز الدبلوماسي.
 - ✓ توظيف الإطارات في المؤسسات الإقليمية والدولية، بما يسمح بتعزيز وجود ونفوذنا على مستوى هذه المنظمات.
 - ✓ مضاعفة عمليات التكوين وتحسين المستوى، من خلال تعزيز اختصاصات وصلاحيات المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية (IDRI).
 - ✓ إنشاء لجان خاصة للتكفل بالملفات المتعلقة بتصنيف المناصب الدبلوماسية والفصلية حسب المناطق وضمان الرعاية الطبية لكافة المستخدمين قيد النشاط بالخارج وترشيد التسيير المالي ومسألة الأملاك غير المنقولة للدولة الجزائرية بالخارج.
- في 2021/02/25 أطلقت وزارة الشؤون الخارجية ثلاثة إجراءات رئيسية في إطار تطوير الدبلوماسية الاقتصادية للبلد، بهدف دعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين على التصدير والمتعاملين الأجانب على الاستثمار في الجزائر.

و تتمثل هذه الإجراءات في:

- 1- إنشاء مكتب للإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات.
- 2- تكوين الدبلوماسيين المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثلات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج.
- 3- إنشاء بوابة إلكترونية "قسم ويب" في موقع وزارة الشؤون الخارجية مخصص للدبلوماسية الاقتصادية (مصالح الوزير الأول، 2021).

- التصورات المستقبلية:

- العلاقات الاقتصادية والتجارة والاستثمارات:

تعود علاقات الجزائر الاقتصادية والاستثمارية والتجارية مع جيرانه بالفائدة المتبادلة على الجانبين، ومن أهداف سياسة الجوار الجزائرية التي تمت مراجعتها المساهمة في الاستقرار في البلدان المجاورة من خلال التنمية

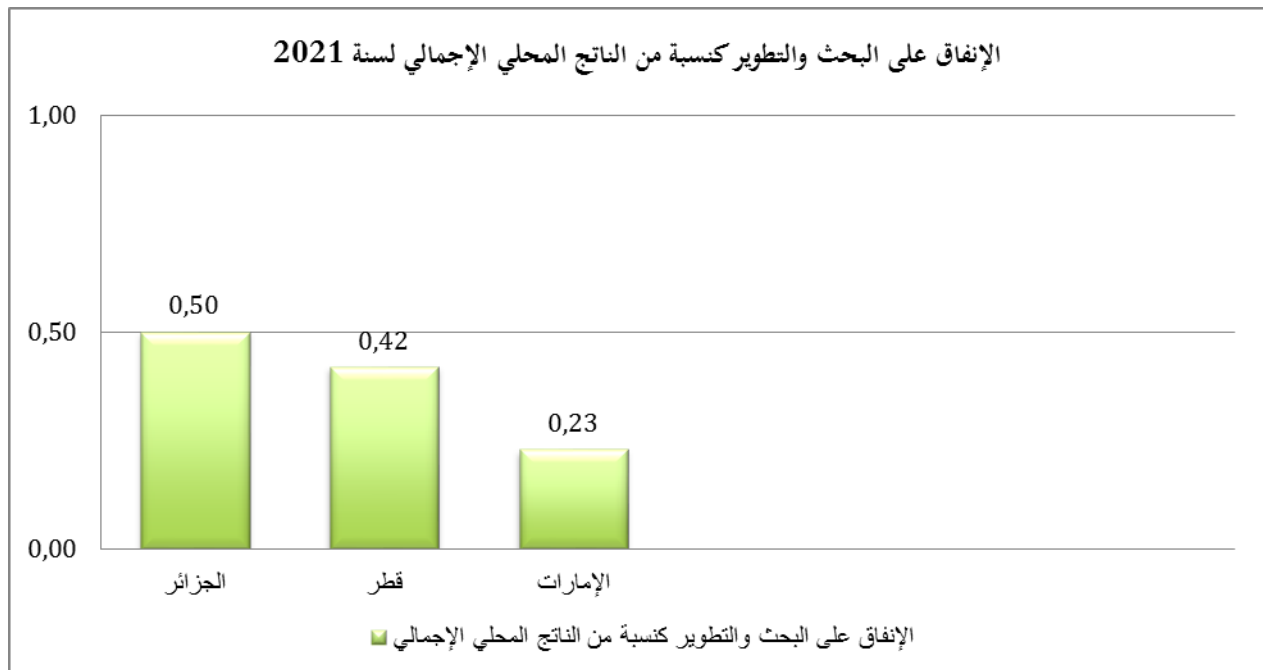
الاقتصادية، فالأسواق المفتوحة والنمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة، ولا سيما الآفاق المتاحة للشباب، هي عوامل أساسية لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المجاورة. (European Union, 2021)

• شددت الدبلوماسية الاقتصادية على ضرورة استخدام الذكاء الاصطناعي في الجزائر ولا سيما طائرات "الدرون" ابتداءً من هذا الموسم لأجل ما يلي:

- (1) معرفة المساحات الحقيقية للأراضي المزروعة
- (2) معرفة مواقع وظروف تخزين الحبوب.
- (3) مراقبة و معالجة المحاصيل الزراعية.
- (4) توفر هذه الطائرات للفلاحين بسرعة ودقة، معلومات مفيدة تساعدهم على اتخاذ قرارات مستدامة والقيام بخطوات ذكية (زيادة أو تقليص كميات المياه في مناطق معينة، القيام بمعالجات محددة..)، هدفها ترشيد استخدام المياه ومنتجات المعالجة خدمةً للبيئة ومصالح الفلاح على حد سواء (جريدة أخبار الوطن، 2021).

5. تحليل النتائج:

تتباين مستويات قدرة الاقتصادات العربية في الاستفادة من المكاسب الاقتصادية التي تتيحها التقنيات التكنولوجية، استناداً للعديد من العوامل، لعل من أهمها التعليم والبحث والتطوير، وهي أمور بالغة الأهمية، فنحن نحتاج إلى أن نتعلم كيفية إدارة الطرق السريعة للبيانات التي يتم بناء المجتمع الحالي عليها، حتى نتمكن من فهم البيانات والإحصائيات التي تشكل مخرجات حركة البيانات المفتوحة، وأن يكون لدينا بعض الفهم للتفسير ومبادئ الإدارة الرئيسية أو مواجهة خسارة الأموال والخدمات الحكومية. وفيما يلي نسب الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي للدول المعنية لسنة 2021:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معهد اليونسكو للإحصائيات ومخرجات EXCEL 2010

تُعتبر مستويات الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية منخفضة بشكل كبير مقارنة بالمتوسط العالمي، حيث تسجل أعلى مستوياتها في كل من الجزائر وقطر (0.50 ، 0.42 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي) أقل من ربع المتوسط العالمي البالغ 2.3 % بما يشير إلى التحديات التي تواجه الدول العربية على

صعيد اللحاق بالتطور المتسارع للابتكار والإبداع اللازمين لتعزيز تطور الاقتصاد الرقمي وحاجتها الماسة إلى تعزيز الإنفاق على البحث والتطوير (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 21).

- اختبار الفرضية الرئيسية:

تنامي خلال العقدين الماضيين دور التكنولوجيا الرقمية في المساهمة في الأنشطة الاقتصادية، وهو ما ساعد على ارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفقاً للتقديرات الدولية إلى نحو 15.5 في المائة في الآونة الأخيرة، وقد ساهم التطور المتلاحق في تقنيات الاتصالات وخدمات المعلومات في تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتجارة الدولية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 33)

من الممكن أن يرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى أكثر من 40%، وأن ترتفع إيرادات الصناعات التحويلية لكل وحدة من عوامل الإنتاج بنسبة 37%، وتزيد فرص العمل في الصناعات التحويلية بنسبة 7%، وكذلك عدد السائحين الوافدين بنسبة 70%، وهو ما يخلق فرص عمل في قطاع السياحة؛ وقد تنخفض معدلات البطالة طويلة الأجل إلى مستويات معتبرة.

ولجني تلك الثمار، من الضروري تعميم الوصول إلى الخدمات الرقمية، وكذلك استخدامها في الأغراض الاقتصادية على نطاق واسع. (كوسوليتو، جيفودان، ليدرمان، و أبوود، 2021، صفحة 79).

بالنظر لما سبق يمكننا تأكيد الفرضية التي انطلقنا منها وهي: "أن الجهود التسويقية للدبلوماسية الاقتصادية في العالم العربي وفي الجزائر نجحت إلى حد بعيد في ظل تبني التكنولوجيا الرقمية".

فقد اتجهت المؤسسات التعليمية في الدول العربية مؤخراً نحو افتتاح كليات متخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي و إلى عقد الشراكات والتحالفات مع الشركات التقنية لدعم رأس المال البشري في هذا المجال وإعادة تأهيل العمالة .

من جهة أخرى، كانت بعض الدول العربية (قطر والإمارات العربية المتحدة) سباقة في استقطاب وجذب الكفاءات المتخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال برامج محفزة للإقامة طويلة الأجل في هذه الدول. (عبد المنعم و اسماعيل، 2021، صفحة 47)

• ففي الجزائر، تم إنشاء مدينة تكنولوجية تكون ركيزة لصناعة واقتصاد مبنين على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتطورة، لتخرج نهائيا من التبعية لاقتصاد المحروقات.

في قطاع التعليم العالي، الجزائر طوّرت استراتيجيتها الوطنية في الذكاء الاصطناعي (2020 – 2030)، والتي نصت ضمن برنامج طموح على إنشاء جامعة وطنية لتكوين مهندسين من المتفوقين في المرحلة الثانوية.

تعتبر الجامعة الجديدة للذكاء الاصطناعي نقطة تحول للبلاد نحو تأهيل مهندسين متخصصين من ذوي الكفاءة العالية، وهو ما يشكل طموحاً مشتركاً يتقاسمه الجميع.

مرافقة أجنبية لـ 5 بلدان في مرحلة أولى، وهي الصين والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، لجعل مستوى الجامعة -التي تدرّس باللغة الإنجليزية- عالمياً.

• أما على المستوى العربي، فقد أدى اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى تسريع وتيرة النمو وإيجاد فرص عمل ومكاسب اجتماعية واقتصادية أخرى، حيث ستختلف هذه المكاسب حسب القدرة على استخدام الأتمتة والروبوتات أين ستظهر بشكل أكبر وأسرع في القطاعات كثيفة العمالة مثل قطاعات التصنيع و التشييد

والبناء، أما استخدام وكذلك على مقدار المكاسب المتوقعة من استخدام الذكاء الاصطناعي في تقديم قيمة مضافة أو تحسين القيمة المضافة القائمة في كل قطاع حيث يظهر ذلك واضحا على سبيل المثال في قطاع مثل قطاع الخدمات المالية.

6. الخاتمة:

1.6 الخلاصة:

تعمل الدبلوماسية الاقتصادية على الاستفادة القصوى من التكنولوجيا الرقمية وأدواتها المختلفة، وذلك لتيسير العلاقات الخارجية، وبالتالي الانفتاح على أسواق جديدة، كما تعمل على تحفيز الشركات الأصغر حجما، لا سيما تلك الموجودة في الأسواق الناشئة للانخراط في التجارة الدولية.

2.6 نتائج الدراسة:

تواجه البلدان العربية بصفة عامة مجموعة من التحديات على صعيد المزيد من تبني تقنيات التكنولوجيا الرقمية يأتي على رأسها انخفاض الميزانيات الموجهة للبحث والتطوير، و مدى توفر التمويل اللازم لدعم تلك التقنيات. بالإضافة إلى مجموعة أخرى من التحديات:

- النقص في تهيئة البيئة التنظيمية و مستوى البنية التقنية المتاحة.
- ارتفاع مستوى تكلفة تبني مثل هذه التقنيات.
- انعدام الكفاءة في رأس المال البشري و ضعف الكوادر المتخصصة في هذا المجال.
- الضبابية في وجود استراتيجية وطنية لتشجيع الذكاء الاصطناعي.
- ضعف جاهزية الحكومات العربية لدعم انتشار تطبيقات التكنولوجيا الرقمية والاستفادة من التحول الرقمي في تقديم الخدمات العامة.

تعتبر التكنولوجيا الرقمية من بين القطاعات التي تعول عليها كل من دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة لدعم التنوع الاقتصادي، وتشجيع نمو قطاعات تعتمد على التقنيات، وتستثمر في البيانات الضخمة كركيزة أساسية في العصر الحالي، لتوليد الناتج وخلق الوظائف للفئات الشابة المؤهلة. ولذلك تتوقع الدراسة تحقيق مكاسب اقتصادية معتبرة بحلول عام 2030 .

في الجزائر، يُمكن كذلك للذكاء الاصطناعي أن يساهم في توفير حلول لعدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد، ومن بينها مواجهة التحديات الناتجة عن تقلبات في الأسعار العالمية للنفط، وشح المياه، وغلاء المواد الغذائية على المستوى الدولي، كما يمكن للأتمتة و البيانات الضخمة أن تساهم بشكل كبير في بناء صناعات، نشاطات، هياكل وأسواق جديدة.

لذلك وجب على الحكومة الجزائرية دعم البنية التحتية التقنية من خلال العمل على تطوير وزيادة مستويات كفاءة شبكات الاتصالات، والمزيد من الاستثمارات في مجال تقنيات التكنولوجيا الرقمية، وبالتالي تقليل كلفة الخدمات الحكومية والتغلب على كافة العراقيل التي تحول دون نفاذ الأفراد والشركات إلى تلك التقنيات على المستوى الوطني.

3.6 الاقتراحات والتوصيات:

- السلك الدبلوماسي بالجزائر بما فيهم الملحقون الثقافيون والاقتصاديون ملزمون بالتعريف بالقدرات الثقافية، السياحية والاقتصادية الوطنية، والاحتكاك بنظرائهم في كل أقطار العالم.
- تحديث النظام التعليمي والأطر التنظيمية والمؤسسية القائمة بما يتوافق مع انتقال سلس إلى اقتصاد رقمي، مبني على تقنيات التكنولوجيا خدمة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- إعادة بعث الاقتصاد الوطني من خلال الدعوة إلى اعتماد التكنولوجيا المتطورة، تدريب العمالة الوطنية عليها والاستفادة منها في تطوير الصناعات المحلية.
- دعم الجهود لأجل الانخراط والتوقيع على اتفاقيات الازدواج الضريبي ومعاهدات الاستثمار الثنائية و المعروفة أيضاً باسم اتفاقيات تشجيع و حماية الاستثمار.
- الانفتاح التجاري المقرون باستراتيجية واضحة للتنمية خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و التسهيلات الجمركية.
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تُعتبر عاملاً مشجعاً لاستقطاب الاستثمارات العربية واكتساب فرص للترويج للمنتجات الجزائرية في الأسواق العربية، وقد أخذ الجانب الاقتصادي حصة الأسد في مناقشات قمة الجامعة العربية الأخيرة التي عُقدت في الجزائر يومي 1-2 نوفمبر 2022.
- إعادة تفعيل اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والذي ينص على التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة بين الطرفين.
- يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تؤثر بشكل كبير على النظام الاقتصادي والتجاري من خلال زيادة الكفاءة وخفض التكاليف وفتح فرص جديدة للأعمال والتجارة.
- الدبلوماسية الاقتصادية معتمدة على التكنولوجيا الرقمية تكون أكثر قوة وتأهيلاً لفتح أسواق جديدة ومجالات نمو لكل من السلع والخدمات عبر الحدود، وبالتالي زيادة الكفاءة والثقة وخفض التكاليف عبر سلسلة الخدمات اللوجستية.
- مرافقة الاستثمار المنتج وتشجيع الصناعات الموجهة إلى التصدير، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.
- تحسين مناخ الأعمال المحلي وتطوير نوعية الخدمة العمومية يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية وزيادة جودتها نتيجة القيمة المضافة التي تدخلها الآلة في عملية الإنتاج.
- الثورة التكنولوجية الرقمية فرصة لإضافة أكثر من ترليون دينار لاقتصاد الجزائر في المستقبل القريب.

المراجع باللغة العربية:

- (1) الإتحاد الدولي للإتصالات. (2018). التمهيد لتكنولوجيا الجيل الخامس الفرص والتحديات. جينيفاً سويسرا: الاتحاد الدولي للإتصالات ISBN.
- (2) الأمم المتحدة. (2019). آفاق التكنولوجيا والابتكار في الإحصاءات الرسمية. بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
- (3) الأونكتاد الأمم المتحدة. (2021). تقرير التكنولوجيا والابتكار. اللحاق بركب موجات التقدم التكنولوجي. جنيف: الأونكتاد.
- (4) البنك الدولي. (2016). العوائد الرقمية. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.
- (5) الجزائر مصالح الوزير الأول. (2021). من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية. الجزائر.
- (6) الشيخ عتيق. (جوان، 2015). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ومفاوضاتها مع المؤسسات المالية الدولية. مجلة البحوث القانونية والسياسية.

- (7) المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO. (2022). ملخص عملي مؤشر الابتكار العالمي 2022. مؤشر الابتكار العالمي. جنيف، سويسرا: المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- (8) أنا بولا كوسوليتو، كليمون جيفودان، دانييل ليدرمان، و كريستينا أ.وود. (2021). إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.
- (9) جريدة أخبار الوطن. (2021). إنتاج الحبوب.. الدولة تتحرك. أخبار الوطن.
- (10) جيهان عادل أميرهم. (أفريل، 2020). أثر تحليل البيانات الضخمة (Big Data) على الأداء المالي والتشغيلي في منظمات الأعمال (دراسة تطبيقية). مجلة البحوث المالية والتجارية.
- (11) حصة الجابر. (2020). استراتيجية الحكومة الإلكترونية لدولة قطر 2020 الملخص التنفيذي. قطر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- (12) خالد سعود. (01 ديسمبر، 2021). تكنولوجيا النانو في العالم العربي: الماضي والحاضر وآفاق المستقبل. دراسات.
- (13) سامية شهبي قمورة. (26-27 نوفمبر، 2018). الذكاء الاصطناعي بين الواقع والأمول دراسة تقنية وميدانية. "الذكاء الاصطناعي: تحد جديد للقانون". الجزائر، الجزائر: ملتقى دولي.
- (14) سفيان قعلول، و الوليد طلحة. (2020). الإقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات. صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- (15) سهى شويحنة. (2013). الدبلوماسية الاقتصادية. رسالة ماجستير في القانون الدولي. كلية الحقوق قسم القانون الدولي، حلب: جامعة حلب.
- (16) طاهر محمد خليفة. النظام القانوني للطائرات بدون طيار الدرونز LES DRONES. جامعة الملك خالد بالسعودية، السعودية.
- (17) علي عبد الحكيم محمود البلاوالي. (2015). الطباعة ثلاثية الابعاد 3D Printing. dprintingindustry3.
- (18) لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة البوابة الرسمية . (2022). دولة الإمارات مستقبلا. الإمارات العربية المتحدة.
- (19) نعمة النباتي. (2022). المادة الوراثية DNA. أضم، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية: الكلية الجامعية بأضم.
- (20) هبة عبد المنعم، و محمد اسماعيل. (2021). الانعكاسات الاقتصادية للثورة الصناعية الرابعة. مشروع بحثي حول الانعكاسات الاقتصادية للثورة الصناعية الرابعة. أبو ظبي، الدائرة الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- (21) هدى بن محمد ، و ابتسام طوبال. (23 جوان، 2020). تكنولوجيا البلوك تشين وتطبيقاتها الممكنة في قطاع الأعمال. مجلة دراسات اقتصادية.
- (22) هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية للإمارات. (2022). هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية تطلق الورقة البيضاء حول التطبيقات الصناعية لشبكات الجيل الخامس للهاتف المتحرك في الدولة. الإمارات العربية المتحدة: المركز الإعلامي.
- (23) وديع محمد العقاد الأمين. (24 أفريل، 2022). عالم التكنولوجيا. تاريخ الاسترداد 25 أكتوبر، 2022، من <https://www.tech-mag.net/?p=52933>.
- (24) وزارة الخارجية والتعاون الدولي. (2019). الدبلوماسية الاقتصادية. أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة.
- (25) وزارة الرقمنة والاحصائيات. (09 ماي، 2021). التحول الرقمي في شتى المجالات و ترقية الاقتصاد الوطني. الدعوة الى ضبط دقيق للاحصائيات من أجل إنجاح التحول الرقمي. الجزائر، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية

- 1) ALARABIYA. (2018, Juillet 01). ALKAFILA. Retrieved Octobre 28, 2022, from <https://www.alarabiya.net/qafilah/2018/07/01/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9%D8%9F>.
- 2) Elmasri, T., Benni, E., Patel, J., & Peter, J. (2016). Digital Middle East: Transforming the region into a leading digital economy. France: digital mckinsey.
- 3) European Union, A. (2021, Juillet 29). European Neighbourhood Policy. Retrieved Octobre 26, 2022, from https://www.eeas.europa.eu/eeas/european-neighbourhood-policy_en#top.
- 4) Holotescu, C. (2018, Juillet). Understanding Blockchain Technology and how to get involved.
- 5) Ministry of Communications and Information Technol, M. (2022, August 31). Retrieved Novembre 02, 2022, from <https://www.mcit.gov.qa/en/media-center/news/mcit-and-microsoft-open-first-global-datacenter-region-qatar-bringing-new>.
- 6) Ooredoo. (2021, Mars 29). <https://www.ooredoo.qa/web/ar/press-release/personal-ooredoo-and-qatar-research-development-and-innovation-qrdi-council-sign-mou-to-boost-innovation-in-qatar/>. Retrieved Novembre 02, 2022, from In order to promote innovation in Qatar.
- 7) Salazar, C., & Patel, S. (2016, Mai). Internet of Things. International Journal of Engineering Science and Computing,.